

الدولة والمجتمع الدولي

وحدة المجتمع

تقوم الحكومة في المجتمع وتبقى فيه، لأننا نحتاج إلى نتائج معينة تستطيع هي أن تحققها، ولكي نعرف ما هي دولة ما يجب أن نرى ما تقوم به، وبذلك نتحول عن دراسة الأفراد الذين تقدم لهم الحكومة خدماتها، إلى دراسة طبيعة هذه الخدمات، وجميع الاتحادات، أو الجماعات، يمكن التفرقة فيما بينها بدراسة الوظائف التي تؤديها، ففي حالة الدولة نجد أن هذه الوظائف يحوطها الكثير من الجدل لكثرتها، ولاختيار ما تؤديه الدولة منها وما يترك أداؤه للأفراد، ويمتد الخلاف كذلك إلى ابعده مما تؤديه الدولة من الوظائف وإلى كل ما يمكن لها أن تؤديه.

والبشر لا يزالون يعبرون في مناقشاتهم عن الدولة عما يفضلونه، مما يجعل دراسة الوظائف الحكومية ليست مجرد وصف الحاصل ولكن دراسة ما يهتم أن يحدث؛ لأن وظائف الدولة تتأثر بفهم الأفراد لما يجب أن تكون عليه هذه الوظائف.

وإذا كان على الفرد أن يختار اختياراً سليماً، فيجب عليه دراسة البدائل التي سيختار من بينها، وبالتالي فإن من المهم الإلمام بالمشاكل التي أثّرت في المناقشة بخصوص الوظائف التي تنفرد الدولة بأدائها، ونحن نسأل

لماذا يتصارع الرجال وباستمرار لتوسيع أو تحديد نطاق النشاط الحكومي؟
وإذا كانت الدولة تنبت في تربة المجتمع فما هي علاقتها بهذا المجتمع عند
ما تنمو وتترعرع؟

ولكي نجيب على هذه الأسئلة يحسن أن يكون ذلك بالتقاط أطراف
الجدل الذي أثير حول هذا الموضوع، ولما كان المجتمع وحدة مركبة تتكون
من أفراد يشكلون مجموعات وهذه المجموعات تلتئم في بعضها إلى أن
يتكون المجتمع، فان مشكلة كبرى تنشأ تبعاً لذلك هي مشكلة تعدد
الولاء، أو كما يقول "تويني" "الفواصل الروحية"، وعندما يطلب أن يكون
هناك انسجام بين هذه المجموعات، لا بد من توافر شرطين:

إذ يجب أن يشعر كل فرد أن ما يربطه إلى هذا المجتمع شيء أقوى من
أن يعرفه، كما أنه لا بد من وسائل قانونية لتنظيم هذه المشاعر ذلك أن
لفظ مجتمع، في حاجة إلى شيء ما يجعله أكثر من كلمة عامة ويضع منه
شيئاً متماسكاً، فما هو هذا الشيء؟

مقارنة بين الجماعية والتوحيدية

العلاقة بين المجموعات التي يتكون منها المجتمع يجب أن ننظر إليها
من زاويتين، ذلك أن كبار المفكرين قد اقتنعوا بأن الاتحادات الإنسانية قد
نشأت في نفس الوقت الذي بدا فيه النشاط الإنساني، وإنما ما لا يفرض
بقانون وإنما تأتي من تلقاء ذاتها، وهي في نشأتها تعتمد على بعضها
البعض..

ولما كانت العوامل التي تدفع على الاتحاد تختلف، فإن الاتحادات التي تنشأ عن ذلك تختلف هي الأخرى، وقد جد انه طالما أن هذه الاتحادات قد قامت من تلقاء نفسها، فيتعين أن تترك لكي تعمل على هذه الوثيرة نفسها..

وقد رؤى كذلك أنه لكي تكون حرة يجب أن تكون متساوية فيما بينها وان ينظر إليها على أنها متناسقة متجانسة، فلا يجب مثلاً أن يمنح أي اتحاد منها امتيازاً خاصاً تجعله يتقدم على غيره من الاتحادات الأخرى. والكفاح الذي يبذله الإنسان لا يمكن حصره في مثل أعلى نهائي واحد، بل إن الإنسان يمكنه أن يحقق الكثير من وراء تجمعه واتحاده، وذلك بعكس الهدف الواحد الذي لا يستطيع أن يحقق غيره إذا انفرد بنفسه. ونظراً لأن أهداف الإنسان كثيرة ومتعددة، وان الفرد الإنساني لا يمكنه مفرده أن يحقق إلا هدفاً واحداً، كان لابد لبناء المجتمع أن يكون في مجموعات كثيرة.

ويقول أنصار فكرة "الجماعية" أن المجتمع يجب أن يكون وحدة تكونت من جماعات متعددة، ولكي يصبح كذلك يجب أن تكون هناك رابطة تشد بعضه إلى بعض، وهذه المجموعات ولو أنها نشأت مستقلة عن بعضها، إلا أنه لا يمكنها العمل مستقلة عن بعضها، فهي تطغى على بعضها البعض في سعيها لتحقيق أهدافها، فهي بذلك تحتاج إلى نظام وانسجام، والناس يتعرضون للوقوع في الفوضى لتعارض مطالب الجماعات المختلفة والمنافسة والعلاج لذلك هو العثور على هدف أسمى يضم

ويشمل غيره من الأهداف.

ويصبح من الضروري بعد ذلك الاعتراف باتحاد واحد كبير، يكون مسئولاً عن الوصول إلى هذا المثل الأعلى وبذلك تصبح الجماعات الأخرى التي يضمها هذا الاتحاد ذات صفة ثانوية، وبذلك ينصهر المجتمع ويصير متحدًا في الهدف والتنظيم.

أما الهدف الأعلى فلا يكون إلا بالوحدة الكاملة، وما يلازمها من نظام و انسجام ووحدة في الهدف، وذلك لا يتحقق ما لم يتحد الجميع حول بؤرة واحدة، على ألا يكون هذا الاتحاد في المواقف الموضوعية وحدها، ولكي يتوحد الأفراد لا يكفي أن يشعروا بأنهم مرتبطون ببعضهم البعض، إنما يجب أن يقوى هذا الشعور عن طريق سلطة تقيم بينهم علاقات منظمه ومنسقة بموجب القانون.